مطالبها الاقتصادية .

السابحون عكس التيار الجارف

يقول بعض الناس ، انه لم يعد هناك معنى لكل هذا الاصرار من قبل البعض الاخر من الناس ، على وجوب بقاء المصارف الوطنية وطنية ، اذا كان المقصود « بالوطنية » هوية راس المال لا مقاصده .

وتبعا لذلك ، يرى هذا البعض ان امتداد الايدي الاميركية للمصارف اللبنانية واحدا تلو الاخر ، هو شيء طبيعي ومحتوم ، في ظل نظام مفتوح كنظامنا ، بات مع الايام ، ومع طبيعة سير الامور ، اميركي النزعة والتفكير والتطلع ، من الف باء سياسته الخارجية الى بناء محطات الاقمار الاصطناعية التي هي شاهد دخولنا عتبات القرن العشرين .

واصحاب هذه النظرية لا يبنون اعتقاداتهم على مجرد فرضيات ، بل على اساس فكرة شمولية ونظرة عالمية لها بيناتها وقرائنها وشواهدها وسوابقها ، ويمضون الى حد الجزم بان كل اتجاه [illegible] هو الصوت النشاز في النغم ، او السباحة عكس التيار الجارف ، وهو فوق ذلك صرخة في واد ما تلبث ان تتلاشى ، لان ما رسم له ان يكون سيكون .

وعلى اساس هذا المنطق، فان بقاء بعض المؤسسات اللبنانية المصرفية وغير المصرفية ، « وطنية » في هويتها، هو رمز لسيادة غير قائمة عمليا ، وبالتالي لا مبرر لها طالما انها ليست تعبيرا عن سيادة حقيقية !

وفي مطاوي هذا المنطق ، يتكشف اكثر من ذي قبل التصاق الاقتصاد بالسياسة وارتباطه بها ، وتتكشف سذاجة او سوء قصد بعض المشتغلين في الحياة العامة اللبنانية الداعين الى ايهام الناس بامكانية [illegible] والحجب بينهما وخوض غمار الواحد في [illegible] الاخر .

ولئن جاز التسليم بنصف ما يذهب [illegible] اصحاب المنطق المذكور ، فانه لا يجوز ابدا التسليم بالنصف الاخر . فاذا كانت المؤسسات الوطنية « وطنية » بالاسم فالواجب جعلها وطنية بالفعل بدل التذرع بما هي عليه لدفعها الى ما ليس لها بد منه في غياب المقاييس الصحيحة. وما يقال عن « وطنية » المؤسسات يقال عن « السيادة الوطنية » وعن سائر المفاهيم التي باتت مرتجة في الاذهان لكثرة اللمسات التي وضعت عليها لتزييفها .

الا انه يبدو ان الوقت قد فات على الذين يرون الامور بعين الحقيقة المجردة ، بحيث اصبحوا هم النشاز في النغم ، والسابحين عكس التيار الجارف !

سليمان الفرزلي